طريق ما هو ؛ والثاني ان يكون ترتيبها على ما ذكرنا ، فنجعل الفصل[٤٨] الاول اولاً والثاني ثانيًا والثالث ثالثًا وكذلك على الولاء ؛ والشرط الثالث ان نقف بالتقسيم عند جملة تكون مساوية للمحدود .

فاما الشرط الاول فانما يكون حاصلاً في الاشياء المجهولة الحمل على الشيء من طريق ما هو اذا[٤٩] بيّنا بقياس انها موجودة له بهذه الصفة اذ كان القياس قد تبيّن به ان هذا جوهري لهذا ، مثل ان يبيّن انه جنس لهذا او ان هذا عرض لهذا ، فأن[٥٠] كل قياس فانما يبيّن[٥١] به احد هذين الامرين على ما تبيّن في «كتاب طوبيقى»[٥٢] ، اعني ان المطلوب يكون[٥٣] اما جوهريًا واما عرضيًا .

واما الشرط الثاني وهو ان تكون اجزاء الحدّ مرتّبة[٥٤] الترتيب الذي ينبغي ، فأن ذلك يكون متى رتّبنا الفصل الاعمّ فالاعمّ حتى تنتهي الى الفصل الاخير من غير ان يخلّ[٥٥] بينها بفصل او يردف الفصل منها[٥٦] بفصل مساوٍ له . فاذا[٥٧] جرى القاسم على هذا فمن الاضطرار ان يكون كل فصل منها عامًا لما تحته وموجودًا للشيء الذي ينقسم به وجودًا اولاً ، فأن كان بين الاول منها[٥٨] والاخير[٥٩] بون بعيد فالفصول المتوسطة التي بينها هي التي تصل الاول بالاخير وصلة ذاتية .

واما الشرط الثالث وهو ان تكون الجملة[٦٠] مساوية للمحدود فانما يتأتى ذلك لنا ويظهر ظهورًا بيّنًا متى قسّمنا الجنس العالي اولاً الى فضيلة المتقابلين . ثم ننظر ذلك الشيء المقصود تحديده تحت اي الفصلين المتقابلين هو داخل منهما ، فاذا وجدناه تحت احدهما نظرنا هل مجموع الفصل والجنس هو مساوٍ لذلك المحدود او هو اعم منه ؛ فأن كان اعم منه قسمنا ذلك الفصل ايضًا الى فصلين متقابلين ثم ننظر تحت ايهما هو ذلك المحدود ، فاذا وجدناه داخلاً تحت احدهما نظرنا الى الجملة المجتمعة من الجنس الاول التي بعده : فأن كانت مساوية للنوع او الجنس المقصود[٦١] تحديده فقد وجدنا حدّه[٦٢] ، وان كانت اعمّ فعلنا في ذلك مثل[٦٣] فعلنا قبل ، اعني ان يقسم الفصل الاخير منها الى فصلين متقابلين ، ثم نعتبر تحت ايهما هو[٦٤] المحدود داخل ، وهل الجملة مساوية له او غير مساوية ؛ واذا وجدناها[٦٥] مساوية فبيّن ان ذلك الحدّ ليس ينقصه فصل من الفصول التي انبنت[٦٦] منها ذات الشيء المحدود ، اي تقدمت ، ولا يوجد فيها فصل من قبل ان الناقص اما ان يكون جنسًا او فصلاً . والجنس الاول قد وضع فيه وقرنت اليه جميع الفصول الموجودة في

تلك الطبيعة ، فأن فرض انه قد نقصها فصل فأن ذلك الفصل يكون مخالفًا في الطبيعة لتلك الفصول ، والفصول التي تقرن بالجنس ليكون منها الحدّ هي من طبيعة واحدة .

97a-5 **قال** : والمقسّم فليس به حاجة عند تبيّنه[٦٧] الحدّ بالقسمة ان يقسّم جميع فصول الموجودات حتى يكون استنباط الحدّ بالقسمة شيئًا ممتنعًا اذ كان لا يمكن ان تحصى جميع الفصول ، كما ظن ذلك بعض القدماء ، فأن ما ظن من ذلك غير صحيح .

10-20 اما اولاً فانه[٦٨] ليس يضطر القاسم الى ان يقسم الجنس الى جميع الفصول الموجودة فيه اذ كانت هذه منها جوهرية ومنها غير جوهرية ، وانما يضطر في قسمته الى الفصول الجوهرية وهي التي تحدث انواعًا تحت ذلك الجنس .

واما ثانيًا فأن الطبائع العامة تنقسم الى فصول متقابلة محصورة ، والشيء المقصود[٦٩] تحديده انما[٧٠] يكون داخلاً تحت احد المقابلات[٧١] وليس يحتاج من امره الى اكثر من ان يعلم المقابل الذي هو داخل تحته ذلك الشيء . فاما[٧٢] المقابل الآخر او المتقابلات فليست به حاجة الى ان يعلم الفصول التي تنقسم اليها اذ كانت غير الشيء المقصود تحديده . مثال ذلك انّا اذا قصدنا الى تحديد الانسان فقسمنا الحيوان الى الناطق وغير الناطق ، فوجدنا الانسان داخلاً تحت الناطق ، فليست بنا حاجة الى ان نقسم غير الناطق الى جميع فصوله الاخيرة . و[٧٣]سواءً كانت تلك الفصول معلومة لنا او غير معلومة ، فاذا سلكنا هذه السبيل صرنا ولا بدّ الى جملة مساوية للمحدود ؛ وكون الشيء المحدود داخلاً ولا بدّ تحت احد الاقسام المتقابلة التي قسّم اليها جنسه فليس يجري مجرى المصادرة اذ[٧٤] كانت الفصول التي ينقسم الجنس اليها على جهة الحصر ليس يمكن ان يدخل بينها[٧٥] متوسط . واذا كان هذا امرًا بيّنًا بنفسه في القسمة فيلزم من ذلك ان يكون الذي يطلب تحديده اذا عرف ان ذلك جنسه داخلاً تحت احدهما ولا بدّ .

97b-10 **فقال**[٧٦] : وواجب علينا عندما نقصد تحديد[٧٧] امر ما بتخيّر[٧٨] المحمولة[٧٩] الموجودة له من طريق ما هو بأن يتصفح[٨٠] في الاشخاص التي هي غير مختلفة[٨١] ذلك المعنى الذي يقصد تحديده : فأن وجدناه واحدًا في جميعها تبيّن لنا من ذلك ان تلك الطبيعة التي نروم تحديدها طبيعة واحدة ، وان لها حدًّا واحدًا ؛ وان وجدنا ذلك المعنى[٨٢] في جملة من تلك الاشخاص غيره في جملة اخرى علمنا ان الذي نقصد تحديده ليس بمعنى واحد بل